جامعةقاصديمرباح –ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي علوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

تخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالب :نور الدين زين

بعنوان:

اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة

" دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية الوادي (2008- 2013) "

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 16\06\2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / نصر ضو (أستاذ مساعد جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا-

الأستاذ / عبد الكريم بوغزالة (أستاذ مساعد جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مقررا-

الأستاذ/عبد اللطيف ولاد حيمودة(أستاذ مساعد جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عز وجل فيهما "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية **عائشة** – أطال الله في عمرها –

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أبي **محمد العيد** – أطال الله في عمره –

إلى مصدر فرحتي وحقيبة أسراري أخواتي.

إلى قرني العين وحبيب القلب إخوتي .

إلى جدتي الغالية خديجة – أطال الله في عمرها –

إلى جميع أبناء أخواتي – لينا , لجين , والبرعم يحي– وإلى جميع الأخوال والخالات.

إلى جميع الزملاء والأصدقاء.

وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة.

NOUNO

الشكر

أشكر الله عزّ و جلّ على أن وفقني لإتمام هذا العمل...

كما أوجه شكري إلى الأستاذ الفاضل بوغزالة عبد الكريم، الأستاذة حرية بالأطرش منحاني من توجيهات و إرشادات، لإنجاز هذا البحث.

وأشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا و لو بإرشاداتهم في إنجاز هذا العمل.

و أخيرا أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل...

قائمة المحتويات

- الإهداء.....III
- الشكر.....IV
- ملخص.....V
- قائمة المحتويات.....**VI**
- قائمة الجداول.....VII
- قائمة الأشكال البيانية.....VIII
- قائمة الملاحق.....IX
- قائمة الرموز.....**X**
- المقدمة العامة.....أ
- الفصل الأول:الدراسة النظرية لتمويل المؤسسات المصغرة.....1
  - المبحث الأول:الإطار النظري عموميات حول تمويل المؤسسات المصغرة.....3
  - المبحث الثاني :دراسات سابقة حول تمول المؤسسات المصغرة.....12
- الفصل الثاني :دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابولاية الوادي.....18
  - المبحث الأول :تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.....20
  - المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها.....25
- الخاتمة العامة.....42
- قائمةالمراجع.....47
- الملاحق.....51
- فهرس المحتويات.....58

قائمة الرموز

الرمز	الشرح
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتوفير على البطالة
CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء
CASNOS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء
GUD	الشباك الوحيد اللامركزي
الحرف	**المعنى**
A	الوكالة
N	الوطنية
S	الدعم
E	التشغيل
J	الشباب
C	المجلس
N	الوطني
I	الاستثمار
A	الوكالة
N	الوطنية
D	لتطوير
I	الاستثمار
A	الوكالة
N	الوطنية
G	لتسيير
E	القرض

قائمة الأشكال البيانية

رقم الجدول	عنوان الجدول
الشكل 2 – 1	تمثيل يوضح تطو عناصر الأصول لـ ENTPخلال الفترة (2000 –2009)
الشكل 2 – 2	تمثيل يوضح تطور عناصر الخصوملـ ENTPخلال الفترة (2000 –2009)
الشكل 2 – 3	تمثيل يوضح تطور رأس مال العامل الدائم ENTPخلال الفترة (2000 – 2009)
الشكل 2 – 4	تمثيل يوضح تطور نسب رأس مال العامل الدائم لـ ENTPخلال الفترة (2000 –2009)
الشكل 2 – 5	تمثيل يوضح تطور رأس مال العامل الخاص لـ ENTPخلال الفترة (2000 – 2009)
الشكل 2 – 6	تمثيل يوضح تطور نسب رأس مال العامل الخاص لـ ENTPخلال الفترة (2000 –2009)
الشكل 2 – 7	طور الاحتياج في رأس مال العامل لـ ENTPخلال الفترة(2000 –2009)
M	**المصغر**
C	**الصندوق**
N	الوطني

A	للتوفير
C	البطالة
C	الصندوق
N	الوطني
A	للضمان
S	الاجتماعي للاجراء
C	الصندوق
A	الوطني
S	للضمان
N	الاجتماعي
O	لغير
S	الاجراء
G	الشباك
U	الوحيد
D	اللامركزي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	الاستبيان	75
الملحق 2	الميزانية المحاسبية لـ ENTP خلال الفترة (2000 –2009)	79
الملحق 3	الميزانية المالية المفصلة لـ ENTP خلال الفترة (2000 –2009)	81
الملحق 4	شهادة QHSEالخاصة بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار	83
الملحق 5	مخرجات spss	84

أ. توطئة

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على اقتصاد السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آل إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادي، و وفقا لهذا التوجه تأتي مداخلتنا هذه لتسلط الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء و متابعة و تمويل المؤسسات الصغيرة و هي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب محاولين بذلك تقييم الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في تشغيل الشباب و رعاية المؤسسات المصغرة.

ب. طرح الإشكالية :

وعلى ضوء ماسبق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية تمويل المؤسسات المصغرة ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ✓ **ماهو دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة ؟**

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الفرعية التالية :

- ✓ ما هي المؤسسات المصغرة، وكيف برزت أهميتها في العقود الأخيرة كفاعل رئيسي في تحريك عجلة الاقتصاديات المتقدمة وحتى النامية؟
- ✓ ماهي أهم الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدول النامية على غرار الجزائر لتفعيل دور هذه المؤسسات وخلق مناخ استثماري ملائم لها، للاستفادة من مزاياها الاقتصادية وحتى الاجتماعية؟
- ✓ ما هي أهم التسهيلات التمويلية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej لتمويل المؤسسات المصغرة؟

✓ ما هي أهم مؤشرات المؤسسات المصغرة بولاية الوادي، وكيف كان دور الوكالة في تمويلها وتنميتها؟

ت. الفرضيات : لإبراز مشكلة الدراسة يتم اعتماد الفرضيات التالية :

✓ تعتبر المؤسسات المصغرة من المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

✓ تعاني المؤسسات المصغرة من عديد المشاكل خاصة الجانب التمويلي.

✓ قامت الجزائر باستحداث مؤسسات ومنظمات خاصة لتفعيل دور المؤسسات المصغرة من عديد الجوانب التمويلية وحتى التشريعية والقانونية.

✓ تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دور رئيسي في تنمية المؤسسات المصغرة بتوفير إطار تشريعي وقانوني من خلال إنشائها على غرار توفير عدة أشكال تمويلية لها.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها :

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي :

✓ محاولة تشخيص واقع المؤسسة المصغرة في الاقتصاد الوطني .

✓ بحث الجهود الجزائرية في هذا الإطار، أي في إطار توفير المناخ الملائم لنمو هذا القطاع، لتحقيق نمو وتنمية اقتصادية .

✓ ابراز المشاكل التمويلية التي تعاني منها هذه المؤسسات بالدرجة الأولى، و المشاكل القانونية والإدارية خاصة الجوانب التحفيزية بالدرجة الثانية.

أما بالنسبة **للأهمية** معتبرة من خلال كونه موضوع الساعة بالنسبة لمختلف الأوساط في الجزائر ,اقتصادية ,سياسية ,فحتمية دخول الجزائر في العولمة الاقتصادية وبالتالي انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي مما يحتم عليه بطبيعة الحال ضرورة وضع سياسات والقيام بالتدابير الكفيلة لتطوير.

ح. حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الوادي، حيث ارتأينا أن تكون الدراسة داخل المؤسسة للتعرف أكثر على الواقع المحيط الذي نعيش فيه، بالإضافة إلى سهولة التواصل، أما حدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2013، وهذا للوقوف على مدى تأثير تطبيق تمويل المؤسسات المصغرة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

خ. منهج وأدوات الدراسة :

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية تم اختيار منهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع من خلال ابرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص وتصوير أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها، بالإضافة إلى استعمالها في تمويل المؤسسات المصغرة في محل الدراسة. كما تم استخدم منهج التجريبي في الجزء التطبيقي. أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010، وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال من خلال عملية احصائية .

د. مرجعية الدراسة :

تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل اشكالية الدراسة، وذلك لتوفر معلومات لبأس بها تشمل متغيرات موضوع الدراسة إذ تم الاعتماد على المصادر و المراجع باللغتين العربية والفرنسية وبجميع أنواعها شملت كتب، مقالات، مجلات، وملتقيات. وتم التطرق لها في محتوى الذكر.

ذ. صعوبات البحث :

يمكن حصر الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد هذا العمل في ما يلي :

- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث بسبب صعوبة الحصول على البيانات الحديثة، نظراً للتكتم الغير مبرر على بيانات عادية.
- صعوبة التواصل مع أصحاب المؤسسات المصغرة لإجراء استبيان أو طرح استفسارات عن العوائق التي تواجههم.
- ضيق الوقت المخصص للدراسة بالطبع.

ر. هيكل البحث :

قصد الالمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الاجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم البحث إلى فصلين، أحدهما نظري وآخر تطبيقي، كما يلي :

الفصل الأول : يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بتمويل المؤسسات المصغرة وأهميته داخل المؤسسة بالإضافة الى خصائص المؤسسات المصغرة، وتم التطرق أيضا لنظام تمويل ومتطلباته وجاء كل هذا في المبحث الأول من الفصل أما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى ذكر دراسات سابقة شبيها بمتغيرات الدراسة.

الفصل الثاني :وفي هذا الفصل حاول الباحث إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2013، حيث قام الباحث في هذا الفصل بإظهار مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية الموضوعة من خلال أداتي الاحصائيات وتحليل وثائق المؤسسة للوقوف على دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة.

تمهيد:

تعتبر خطوات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يلاحظ العديد من الإجراءات الإصلاحية للهيكل الاقتصادي ,بالإضافة إلى تطور المنظومة القانونية برفع الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الخاصة .

فالتطرق إلى هذه الأخيرة بالدراسة والمعالجة غير كافية وهذا نظرا لقلة تحاليل ودراسات في هذه الفترة وإذا وجدناها من خلال الجهاز المكلف من طرف لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تختص بالمؤسسات المصغرة ومن هذا المنطلق نتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول : الإطار النظري عموميات حول تمويل المؤسسات المصغرة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول تمويل المؤسسات المصغرة

قبل التعرف على مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة، فإن الأمر يتطلب بداية معرفة مفهوم تلك المؤسسات أساسا، فقد اختلفت مفاهيم المؤسسات الصغيرة أو المصغرة، ولا يوجد تعريف جامع ومحدد لها حيث يرتبط التعريف بعدة معايير منها حجم العمالة المستخدمة، وحجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم، وحجم الإنتاج، ومدي تطور التقنية المستخدمة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة:

اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسة المصغرة حول المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة، وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تقوم فيها هذه الأبحاث ودرجة التفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية، وتعتبر المؤسسة المصغرة أداة فعالة في نهوض بالنشاط الاقتصادي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الفرع الأول : تعريف المؤسسات المصغرة

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية جميع الأعضاء والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس (المستخدمون رقم الأعمال الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة)، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء، أما المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو

. أما المؤسسات المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 2 مليون أورو[1]؛

. بالنسبة للجزائر: صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234، الصادر في 20 جويلية 1996، والمرسوم التنفيذي رقم 96/296-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996[2]

وعليه يمكن تعريف المؤسسات المصغرة على أنها: تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى, أما رأسمالها فلا يتعدى 10000000 د ج في كل مؤسسة, فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة المصغرة:

إن النظريات الاقتصادية وعلى غرار بعض المدارس في فترة الستينات والتي كانت ترى أن الأسبقية يجب إعطاؤها للصناعات الثقيلة، إلا أن بعد هذه الفترة برزت اتجاهات أخرى ترى في المؤسسة المصغرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المنافسة العامة داخل الأسواق، وبالإضافة لخلق مناصب شغل دائمة، حيث يعتبر هذا الهدف جوهريا من جراء خلق هذا النوع من المؤسسات التي أكدّ نجاحه وفعاليته في البلدان الصناعية، والتي ترى أن بإمكان هذا النوع من المؤسسات أن تكون أكثر فعالية في البلدان التي هي في طريق النمو، باعتبار أن هذه المؤسسات لا يتطلب إنشاؤها إمكانيات مالية أو مادية كبيرة

يرمي إنشاء المؤسسة المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة " آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة والعشرون، جوان 2002، ص19

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52، الصادرة في ديسمبر 1996

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تمّ التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية .... الخ؛

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية ممّا يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادية من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات؛

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك ال قدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛

- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي [1].

الفرع الثالث : خصائص المؤسسة المصغرة

تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز ب:

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون الدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي؛

- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات ممّا يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية، ويشترط أثناء تأسيس المؤسسة مساهمة في الاستثمار من قبل المستحدث يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار، ممّا يخفف الأعباء المالية على البنوك والهيئات التمويلية الأخرى سيما في ظل الأوضاع المالية التي تشهدها البلاد؛

- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، وذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى أو متوسطة؛

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية؛

- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها، يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة، كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها؛

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ماي 1998، ص : 86- 87

- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة؛

- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛

- حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل إدارة في الإبداع والاختراع حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي؛

- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، وترقية الاقتصاد العائلي مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم؛

- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [1].

المطلب الثاني: مفهوم تمويل المؤسسات المصغرة

الفرع الأول: ماهية تمويل المؤسسات المصغرة

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلي غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه : "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي" .

[1] محمد الهادي مباركي، مداخلة بعنوان (المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002، الجزائر، ص84 – 85

وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل . وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعنى إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي .

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

- تتعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى ثلاثة أنواع أساسية [1]:

1. **التمويل الرسمي** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال... .الخ
2. **التمويل غير الرسمي**: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين، ومداينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان ...الخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة .
3. **التمويل شبه الرسمي**: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية ، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، والمؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية...الخ.

[1] أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر 2006، ص 06.

الفرع الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات المصغرة

يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها. إذ تحتاج الشركات، كما هو معروف، إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل، لا سيما القروض، لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وتسديد أجور العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة. لهذا تؤثر مشاكل التمويل على الشركات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة بصفة خاصة، مما يعيق نموها وتطورها وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة. وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي[1]:

– ارتفاع سعر الفائدة، كما حصل في الجزائر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث تجاوز الـ % 20 ، الشيء الذي أعاق إنشاء وتطور الشركات، خاصة الصغرى منها. فارتفاع معدل التضخم الذي ساد خلال تلك الفترة، والذي بلغ حوالي 35 % دفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، ولمدة طويلة، حيث لم تصبح موجبة إلا بعد انخفاض معدل التضخم في النصف الثاني من تلك العشرية.

– عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية، إلى المؤسسات الصغيرة. إذ أدت الظروف بهذه الأخيرة إلى الاستفادة بجزء يسير فقط من تلك القروض الإجمالية.

–تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض .كما أن عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المملة والبيروقراطية، الشيء الذي يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم.

[1] جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها (دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001)، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب،جامعة سطيف، ماي 2003، ص: 04.

-اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين .إذ تشترط العديد من البنوك المانحة في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150 % من المبلغ المقترض .ويعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر وعائقا كبيرا لأية مبادرة .كما قد تأخذ المعوقات أشكالا أخرى كفترة السداد وفترة السماح وغيرها.

-عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة دون غيرها .يمكن هذا الإجراء من تحسين طرق تمويلها، متابعتها ومعرفة المشاكل عن قرب .فتخصيص بنك لهذا النوع من الشركات يعتبر بمثابة العناية بها لتلعب الدور المنوط بها.

-ارتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال، الدخل، الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها. مما جعل أصحاب المؤسسات يحجمون عن ، - (charges patronales) ارتفاع مساهمة أرباب العمل التوظيف أو عدم التصريح بكافة العمال الموظفين لديهم.

وعليه هناك العديد من المعوقات التمويلية تواجهها المؤسسات الصغيرة، سواء كانت نتيجة لسياسة نقدية انكماشية، لا سيما الحد من الإقراض، أو نتيجة سياسية مالية صارمة، لاسيما رفع الضرائب وتعددها .أو بكل بساطة غياب إستراتيجية واضحة لدعم هذا القطاع الحيوي ماليا.

المطلب الثالث: جهود الجزائر لتشجيع الاستثمار بالمؤسسات المصغرة وتسهيل تمويلها:

تم وضع مجموعة من الآليات في الجزائر الهدف منها تسهيل الاستثمار و تنظيمه و تسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها منها[1]:

- **المجلس الوطني للاستثمار CNI** : الذي أنشأ بأمر القانون 01-03 و هدفه ترقية تطوير الاستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات الاستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، و جميع المعايير اللازمة لتشجيع و تطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف

[1] طارق حمول و سهام شيهاني، تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة، نوفمبر 2011،ص 06.

صندوق دعم الاستثمار، و هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي و الأمانة تحت رقابة ANDI

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و الشباك المركزي الوحيد** ، هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني و تكلف ANDI بترقية و تطوير و استمرارية الاستثمارات، الاستقبال و المساعدة و إعلام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقات المتوقعة و تحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار.

و كل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي GUD الذي يهدف أساسا لتبسيط الإجراءات و القواعد لإنشاء مؤسسة، و في هذا الشباك هناك ممثل عن ANDI الذي يتحاور مع المستثمر و يقوم بمساعدته و ذلك بتزويده بجيمع المعلومات اللازمة و مراقبة الملفات و المراسلات للمصالح المختصة.

و يتكون مجلس إدارة الوكالة من ممثلين عن الوزارات الاقتصادية، ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و ممثلين لمنظمات أرباب العمل.

- **صندوق دعم الاستثمار** : و هو صندوق مسير من طرف ANDI بالتعاون مع CNI الذي يحدد حجمه، و هدفه التكفل الجزئي و الكلي بالأعمال و التجهيزات و تكاليف بعض الامتيازات الخاصة، أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق التي يجب تطويرها و المشاريع الخاضعة للرقابة,

- **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ** (و التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما بعد).

- **آلية القرض المصغر**: و هي آلية تم إقامتها سنة 1999، و هي أداة لمحاربة البطالة و الفقر تقوم بتسسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، و هي تستهدف الأشخاص (بدون حدود عمرية) الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط و لا يملكون الأموال الضرورية لذلك، و هي تنظم عملية الحصول لى القروض للمشاريع التي تنحصر قيمتها بين 50.000 و 400.000 دج، حيث تهدف هذه الآلية المؤسسة المصغرة التي تنظمها ANSEJ و هذا لأسباب عمرية أو لعدم مقدرة الفرد على تقديم المساهمة الشخصية من رأس المال المطلوب للمشروع، و بدأ العمل الفعلي لهذه الآلية منذ سنة 2005 و الذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات عبر التراب الوطني.

- **CNAC**: و هي آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تم إنشاءها سنة 2004، و هو موجه للبطالين الذين يتراوح سنهم بين 35 و 50 سنة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة

الدارسة الأولى: خيرة الصغيرة كماسي ,تقييم سياسة التمويل الداخلي في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر, مذكرة ماستر, جامعة ورقلة ,2010

هدف الدراسة إلى التعرف على مختلف الأدوات التي تمكن الباحث من تقيم التمويل الداخلي وإيجاد الأداة الأفضل في

المؤسسات المصغرة وذلك باعتماد الباحث على البيانات المحاسبية للمؤسسات محل الدراسة وكذا بعض الأدوات الإحصائية , لعينة من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بولاية ورقلة للفترة الممتدة مابين 2005_2009

ولخصت النتائج إلى تميز المؤسسات الصغيرة بضعف رأس مالها وارتفاع درجة المخاطرة ومحدودية التمويل البنكي.

كما أن عدم وجود سوق مالية مطورة زاد من تعميق هذه المشاكل

الدراسة الثانية: شاوي صباح ,أثر التنظيم الإداري على الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة تطبيقية لبعض مؤسسات صغيرة ومتوسطة,مذكرة ماجستير, جامعة سطيف, 2010

لقد سعى الباحث من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف حول التنظيم الإداري مع محاولة تطبيقه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,وإبراز دور ووضعية التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,والتعرف على واقع وطبيعة التنظيم السائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف . وحث المنظمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة تطوير أداء مؤسساتهم عن طريق تبني مبادئ الإدارة والتنظيم الإداري .

تثمين المتغير التنظيمي كمتغير نوعي ,يتطلب معالجة خاصة واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقصائي والمنهج الإحصائي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف للفترة ما بين 2004_2009.

ووصلت النتائج إلى وجود تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية بين العلاقات التنظيمية السائدة في المؤسسات الصغيرة وهي:(مدخل الربحية ,مدخل العمليات الداخلية ,مدخل العملاء ,مدخل التعليم والنمو.)

الدراسة الثالثة: مشري محمد الناصر ,دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ,مذكرة ماجستير ,جامعة سطيف 2011

تهدف الدراسة إلى نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة على حد سواء وإبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد

التنمية المحلية المستدامة ومحاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات وذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ولإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية تبسة ,واعتمدنا على المنهج الاستقصائي.ومن خلال أخذ عينة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة للفترة مابين 2008_1999

وصلنا إلى نتائج من بينها تفعيل التنمية المحلية المستدامة ووجدنا قدرة مالية وشبا نية كبيرة ,إلا أن معاناتها تكمل في سوء التسيير والاستغلال الغير العقلاني لهذه الموارد.

الدراسة الربعة: Journal of Banking& Finance, Roy Mersland[a], R. ØysteinStrøm[b]

Performance and governance in microfinance institutions4, April 2009, Pages 662–669

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين أداء الشركات وحكومة الشركات في مؤسسات التمويل الأصغر، وذلك باستخدام مجموعة بيانات عالمية تم جمعها من وكالات التصنيف، لذا قام الباحث بدراسة أثار ذوي المصالح على أداء مؤسسة تمويل الأصغر، وخلصت النتائج على إلزام توفير نهج صناعة معين لحكومة مؤسسات تمويل الأصغر، كما خلصت إلى أن لا وجود لفرق بين المنظمات غير ربحية وشركات المساهمين في الأداء المالي والتوعية.

الدراسة الخامسة : **Etude de l'impact des interactions des micro-entreprises formelles et informelles du dispositif ANSEJ**Sonia Menguelti et Belaid Abrika, Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Algérie

وتهدف الدراسة إلى تناول تفاعل المؤسسات المصغرة الرسمية والغير رسمية فيما بينها، الرسمية أي التي هي مسجلة بالسجل التجاري والغير رسمية الغير مسجلة بالسجل التجاري ولا تملكه.

هذا التفاعل من خلال إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej في تحويل شريحة كبيرة من المؤسسات الغير رسمية إلى العمل في إطار رسمي، من خلال مساعدتها في توفير التمويل بشرط العمل في إطار رسمي من خلال التسجيل في سجلات الغرفة التجارية الوطنية.

كما تناولت الدراسة دور ansej في التوظيف، من خلال استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ونموها وبالتالي توفيرها لمناصب شغل جديدة.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أهمية ودور الوكالة في امتصاص كتلة معتبرة من البطالة.
- تشجيع الشباب وأصحاب المؤسسات على الاتصال بالهيئات الرسمية من خلال التحول من القطاع الغير رمي إلى القطاع الرسمي.
- خلق جو من التنافس المشروع بين المؤسسات،والذي لم يكن متاح بين مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية.
- استفادة الضمان الاجتماعي من حصص جديدة من المشتركين بفعل التسجيل الرسمي لمؤسسات _جديدة، بالمقابل استفادة أصحاب المؤسسات والعمال من الضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

الدارسة الأولى: تناولت الدراسة وضعية المؤسسات الصغيرة ، وذلك بالتركيز على الأط ار التمويل الداخلي،فرغم أهميتها إلا انه يبقي الأهم صدى التمويل المختلفة ، وهل ساهمت في إزاحة العراقيل لاسيما ما تعلق بتمويل هذه المؤسسات.

الدراسة الثانية: على أهم أثار التنظيم الإداري ، من خلال مقارنة واقع المؤسسات وعلى واقع التنظيم الإداري داخل المؤسسات الصغيرة ، كما تعرضت الدراسة إلى الأداء ، بحيث كان تركيز علي إلزامية التنظيم في المؤسسات.

الدراسة الثالثة : ركزت الدارسة على اعتبار المؤسسات الصغيرة والمصغرة عنصر فعال في تحقيق التنمية المحلية ،بتطبيق علي واقع المؤسسات في ولاية سطيف، إي أن الدراسة ناقشت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات ، حيث الملاحظ وجود فورقات بين المؤسسات في الجزائر ، وكذا الضعف الواضح في تطبيق أسس ومبادئ التنمية المستدامة ومؤسساتها يشكل واضح.

الدراسة الرابعة : تناولت هذه الدراسة أبرز العلاقات المستحدثة بين أداء شركات وحكومة الشركات في مؤسسة التمويل المصغر , وبأن استخدام مجموعة البيانات العالمية تم جمعها من الوكالات التصنيف فرغم أهميتها يبقى التمويل الأكثر أهمية هو التمويل المختلف.

الدراسة الخامسة: أبرزت هذه الدراسة العديد من تفاعلات المؤسسات المصغرة الرسمية والغير رسمية ومن خلال إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في تحويل شريحة كبيرة من المؤسسات المصغرة الغير رسمية إلى العمل في الإطار الرسمي ومن خلالها يتم التسجيل في غرفة السجل التجاري.

خلاصة الفصل:

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية وسائل متنوعة للتمويل مما يسمح لها بالمفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي اتخاذ القرار الذي يتناسب مع الأهداف المسطرة , فعليه اختيار المصدر التمويلي ليست بالسهلة على الإطلاق ,وهي تتحدد تبعا لعدة عوامل أهمها تكلفة المال والمصدر الذي تم اللجوء إليه.

بالنسبة للمؤسسات عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر أهم مصادر التمويل التي يخصص الجزء الأكثر منهال مواجهة تكاليف التأسيس التي تكون ذات تكلفة عالية لذلك تلجأ إلى المصادر الخارجية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات , غير أنه رغم ما أثر خبرة هذه المؤسسات.

تمهيد:

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات المصغرة وذلك نظرا لخصوصيتها خاصة نقص الموارد المالية ورأسمال وصغر حجمها وكثافة العمالة...الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من برامج الدعم المالي والفني للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذي البرامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب.

وسيتم في هذا الجانب التطبيقي إجراء دراسة تطبقيه على كيفية التمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي خصوصا، لمعرفة مدى مساهمته في تحقيق التنمية في منطقة الوادي وذلك من خلال:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المبحث الثاني: مناقشة النتائج

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المطلب الأول: إنشاء وتعريف الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشبابANSEJ .

يمكن أن نقدم نشأة وتعريف الوكالة كما يلي :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ،المؤرخ في 24 جانفي 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 296/96 بالمهام التالية:

- تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية و تشريعية؛
- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.[1]

الفرع الثاني: صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

للتمويل صيغتين يتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي وسوف نوضح ذلك من خلال الجداول التالية:[2]

أولا: الهيكل المالي للتمويل الثنائي: ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة إضافة إلى القرض البنكي، وهذا النوع من التمويل يحمل نوعين:

---

[1] العيد قريشي، عمر قريد، **متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**-، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولاتية تحت عنوان: فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 18/17/16/أفريل 2012.

[2] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي

الجدول (2-1) الهيكل المالي لتمويل الثلثي

المستوي	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون قرض ANSEJ
1	أقل من 5.000.000دج	%75	%25
2	ما بين 5.000.000دج و10.000.000دج	%80	%20

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل الثنائي بالاعتماد على بن شنهو فريدة و بن يوب لطيفة، **تقييم وتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دراسة حالة ولاية الوادي** .

ثانيا: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: في هذا النوع من التمويل فان المساهمة هي عبارة عن المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى وأيضا قرض بنكي

الجدول (2-2) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
1	أقلمن 5.000.000دج	%5		%25	%70	
2	مابين 5.000.000دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	%20	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		%8	%10		%72	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل الثلاثي ، **تقييم وتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دراسة حالة ولاية الوادي.**

كما تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائية نستعرضها فيما يلي:

❖ **الإعانات المالية**: تشمل مرحلتين نستظهرها على النحو التالي:

- **في مرحلـــة الإنشاء:**

تتمثل الإعانات المالية فيما يلي:[1]

–القرض بدون فائدة:وهو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة.

–التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي:في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

❖ **الامتيازات الجبائية** :

- الإعفاء من TVA
- تخفيض من نسبة التعريفة الجمركية بالنسبة المعدات التجهيز المستورة الى نسبة 5%
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة

- **مرحلـة الاستغلال:**

- الامتيازات الجبائية الممنوحة المؤسسة لمدة 3سنوات بداية من انطلاق النشاط
- الإعفاء الكلى من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي و الرسم على النشاطات المهنية
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة.

الفرع الثالث: مسار دراسة المشاريع في الوكالة

يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل في ما يلي:

الخطوة الأولى: المحادثات الجماعية (التوجيه)

وفيها يتم لقاء الشباب الذين يملكون روح المقاولاتية، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض الخطوات إنشاء المشاريع المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى الملف التسجيل و كيفية إيداع ملفاتهم.

الخطوة الثانية: إعداد الملف الأولي لصاحب المشروع

يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

[1] مطبوعات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

1. شهادتان أصليتان للميلاد رقم (12)
2. شهادة الإقامة
3. شهادة عدم الإخضاع للضريبة(Extrait de Role).
4. شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
5. طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة(يوضح طبيعة النشاط ومكانه).
6. شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح ما بين19-20سنة.
7. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(المبلغ خارج الرسم)
8. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(مبلغ التأمين بكل الرسوم)

الخطوة الثالثة: مراجعة الملفات

تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المدفوعة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث عن المقاولاتية وذلك من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء(من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للإجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS)

الخطوة الرابعة: تقييم الملف

1: المحادثة الفردية: فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضيره نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطائه معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.

2: اللجنة المحلية والمالية .: أسست هذه اللجنة من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل(إعادة النظر)الملفات.

الخطوة الخامسة: التكوين القانوني للمؤسسة: بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشاب على سجل تجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

الخطوة السادسة: فتح حساب بنكي: يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض.بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع

مساهمته الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف(الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط)إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب.ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط

المطلب الثاني: الطرق المستخدمة

أولا– منهج الدراسة:

- استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وأسبابها ومسبباتها واستخلاص النتائج لتعميمها، وهذا المنهج هو الأنسب للدراسة الحالية حيث قمنا بوصف تطور المؤسسات المصغرة وحللنا العوامل التي لها تأثير فيه ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى بولاية الوادي في تمويل المؤسسات المصغرة والمساهمة في تنشيطها كما ونوعا.

ثانيا– مجتمع الدراسة:

- يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات المصغرة التي استفادت من برامج التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب، منذ إنشائها .

ثالثا _ العينة :

- تتمثل عينة الدراسة في جميع المؤسسات المصغرة 702مؤسسة التي استفادت من الوكالة الوطنية لدعم الشباب بولاية الوادي في الفترة الزمنية 2008- 2013، وذلك نظرا لتوافر المعلومات الأساسية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى المحلي ولاية الوادي خلال الفترة المذكورة.

رابعا :الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم بهذه الدراسة استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية في معالجة البيانات وذلك على ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم الاستعانة ببرنامج Excel لتجميع البيانات المحصلة وتبويبها وتحليلها.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: عرض النتائج

نستعرض أهم مساهمات الوكالة الوطنية لدعم الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة من خلال الاعتماد على المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2008-2013)

نحاول توضيحه من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (2-3) يبن تطور المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2008-2013)

السنوات	الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات المصغرةansej	النسب%
2008	128	4.79
2009	305	11.41
2010	296	11.07
2011	561	20.99
2012	680	25.44
2013	702	26.29
المجموع	2672	100

المصدر :إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي.

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي :[1]

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي.

الشكل رقم (2-1) تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة (2008-2013)

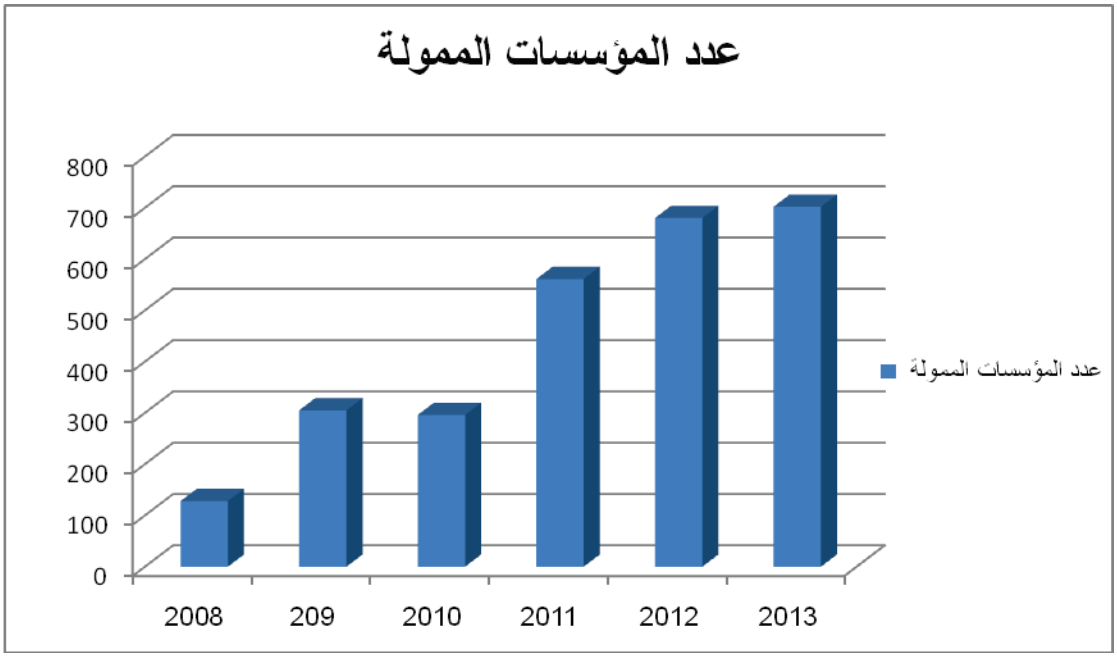

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة كان متزايدا حيث كانت في سنة 2008 ضعيفة، فقد قدرت بحوالي 128 مؤسسة، وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة 2009 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر حيث وصلت عدد المؤسسات إلى 305، ثم بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2011 إلى 561مؤسسة,ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2013 إلى 702 مؤسسة، وسبب هذه الزيادة خاصة هي التعديلات التي تقوم بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة.

غير أن هذه الحصيلة أقل ما يمكن قوله أنها ضعيفة مقارنة مع عدد المؤسسات في الوادي والذي يقدر بحوالي100الف مؤسسة.

المؤشر الثاني: عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

اعتمادا على الإحصائيات التالية نبين:

الجدول (2-4) يبين عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

السنوات	عدد مناصب الشغل
2008	384
2009	688
2010	660
2011	725
2012	1360
2013	1404

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية الوادي

المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي[1]

الشكل رقم (2-2) عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2008-2013)

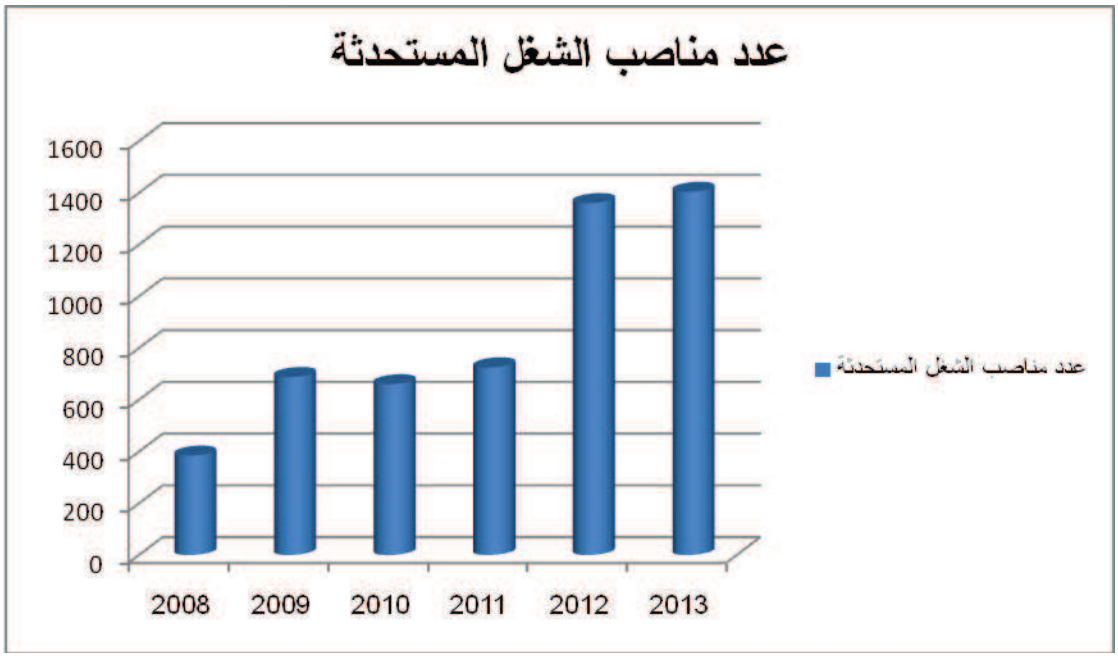

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي.

من خلال الجدول المبين أعلاه، فإن الشباب الذي استفادت من مشاريع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فقد كان العدد في سنة 2008 حوالي 384مستفيد ثم ازداد ليصبح 688بعد سنة أي في 2009 ، ثم 725سنة 2011 وفي سنة 2012 حوالي 1360مستفيد، و 1404 مستفيد في سنة 2013.

المؤشر الثالث: الدور التنموي عن طريق التمويل الثنائي والثلاثي:

شهدت الأموال المجموعة من طرف البنك نموا معتبرا انطلاقا من سنة تأسيسه , وهو ما سمح بارتفاع عدد من المستفيدين منه سواء من المؤسسات أو غيرها مما يساعد في المساهمة في تحقيق التنمية. وهو ما يمكن إبرازه من خلال الأرقام الآتية :

1 تطور حصيلة التمويل والثنائي الثلاثي لولاية الوادي :

يوضح الجدول الموالي تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثلاثي المحصلة على مستوى ولاية الوادي كما يلي :

الجدول رقم (2-5) تطور الحصيلة الإجمالية التمويل الثنائي والثلاثي بولاية الوادي خلال الفترة (2008-2013)

الجدول يوضح : عدد المؤسسات المصغرة المستفيدة حسب نوعية التمويل

السنوات	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي	النسبة %	النسبة %
2008	14	59	5.42	2.50
2009	15	290	5.81	12.24
2010	19	277	7.36	11.74
2011	61	500	23.64	21.20
2012	138	542	53.48	22.98
2013	11	690	4.29	29.29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية الوادي.

ومن المزيد من التوضيح يمكن ترجمة الجدول التالي إلى الشكل البياني التالي

الشكل رقم (2-3) يوضح : تطور حصيلة التمويل الثنائي والثلاثي

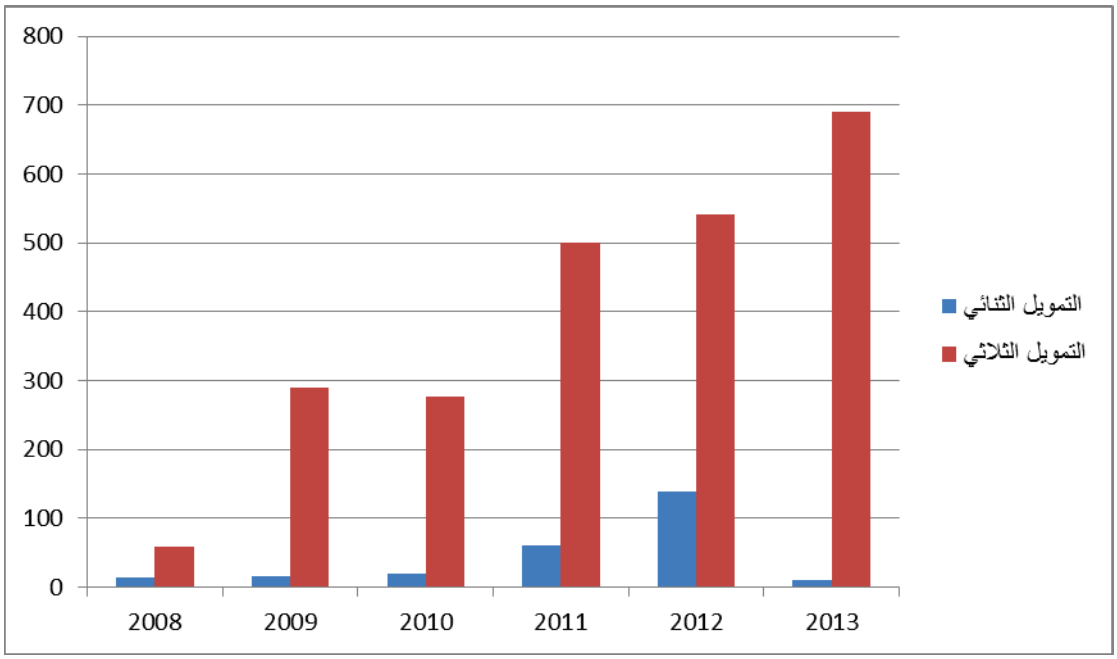

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

نلاحظ من الشكل ان عدد الملفات الممولة بالنسبة للثنائي و الثلاثي كان العدد الأكثر في سنة 2013 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي 11ملف وعدد ملفات التمويل الثلاثي 690 ملف عن طريق البنك ، تاليها سنة 2012 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي 138 ملف وكان التمويل الثلاثي 542ملف، وكانت السنة ما قبل الأخيرة سنة 2010 كانت الملفات التمويل الثنائي15ملف وكان التمويل الثلاثي 290ملف لتأتي في الأخير سنة 2008 بعدد ملفات التمويل الثنائي 14ملف والتمويل الثلاثي 59ملف.

وعليه عموما تلاحظ تزايد مطرد لعدد الملفات المقبولة وبالتالي عدد الملفات تمويل الثلاثي التي تسهم هذه المؤسسات بفضل الوكالة في إنشائها.

المؤشر الرابع: عدد مناصب العمل المستحدثة حسب الجنس والقطاعات

الجدول رقم (2–6) العدد المؤسسات المصغرة الممولة ومناصب العمل المستحدثة

الجدول يوضح : العدد الإجمالي للمناصب العمل المستحدثة حسب الجنس و المشاريع الممولة.

	المشاريع الممولة		مناصب الشغل المستحدثة	
قطاع النشاط	الذكور	إناث	الذكور	إناث
الفلاحة	13.71	1.99	13.82	2.16
الصناعة	6.14	8.95	6.18	5.69
الأشغال العمومية	13.94	8.95	13.25	4.87
الإدارة	0	0	0	0
التجارة والخدمات والحرف	66.19	80.09	66.73	87.26
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية الوادي.

* ويمكن التوضيح من خلال ترجمة الجدول التالي إلى الشكلين البيانين التالين [1]:

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي.

شكل رقم (2–4): يوضح عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاعات للذكور

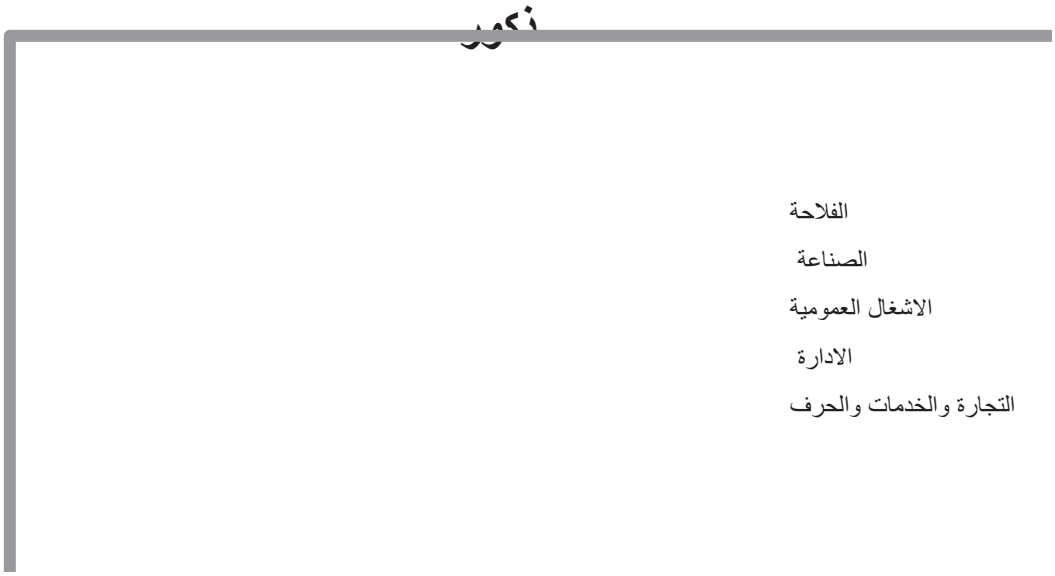

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

نلاحظ من الشكل إن النشاط الأكثر تمويلا وتوجها لشباب بالنسبة لذكور التجارة والخدمات والحرف (66.19)، تليها الأشغال العمومية في المركز الثاني (13.94)، وكان النشاط ما قبل الأخيرة الفلاحة (13.71) لتكون الصناعة (6.14) في المركز الأخير، وهذا ما يوضح التوجه نحو النشاطات غير الإنتاجية.

شكل رقم (2–5): يوضح عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاعات للإناث

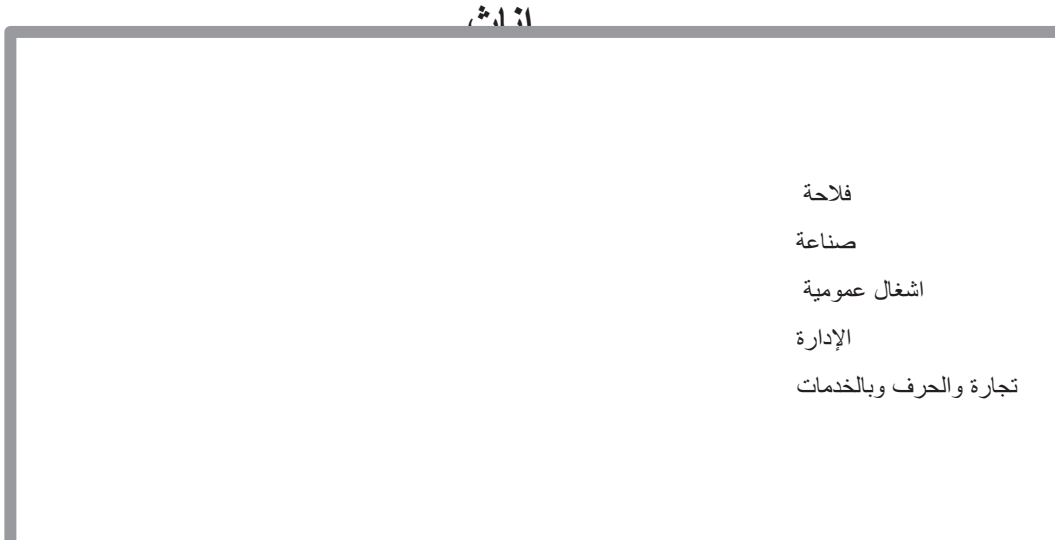

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

نلاحظ من الشكل ان النشاط الكثر الممولة و توجها لشباب بالنسبة للإناث الخدمات والحرف (80.09) ، تاليها الأشغال العمومية في المركز الثاني متساوية مع الصناعة (8.95)، لتكون ل(6.14) في المركز الأخير الفلاحة (1.99)..

إذن نلاحظ عموما توجه نحو تمويل المؤسسات المصغرة سواء عند الذكور أو الإناث نحو النشاطات الخدمية والحرفية والإشغال العمومية واقل نسبة للصناعة والفلاحة، كما لاحظنا تمويل أكثر للمؤسسات المنشاة من طرف الرجال كثر وذلك يعود لقلة الطلبات المقدمة من الإناث.

المؤشر الخامس: الحصيلة الإجمالية للتمويل المؤسسات المصغرة حسب القطاعات

نوضحها من خلال ما يلي:

الجدول رقم (2–7): تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية الوادي خلال الفترة (2008–2013)

السنوات	الحرف	صناعات	خدمات	اشغال عمومية	فلاحة
2008	13	09	79	22	05
2009	18	14	216	43	14
2010	23	03	218	27	25
2011	10	22	397	69	63
2012	58	09	473	67	73
2013	71	17	446	70	98
المجموع	193	74	1429	298	278

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية الوادي.

الشكل رقم (2–6) يبين تطور توزيع المشاريع حسب القطاعات

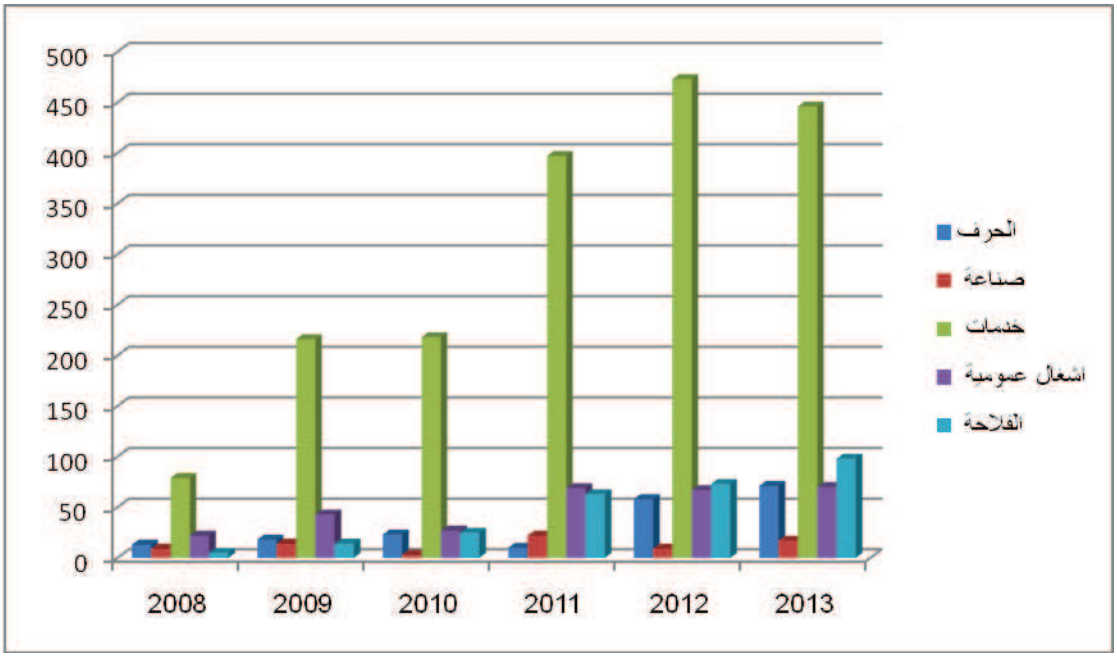

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الجدول المبين اعلاه نلاحظ من الشكل التالي ان توزيع العينة كان كآتي جاءت في المرتبة الاولى قطاع الخدمات في سنة 2012 كان العدد 473 مؤسسة، وفي المرتبة الثانية 2013 الفلاحة 98 مؤسسة، وفي المرتبة قبل الأخيرة كانت الحرف في سنة 2008 ب : 13 مؤسسة، لتكون الصناعة في المرتبة الأخيرة 03 مؤسسات في سنة 2010 .

المؤشر السادس:مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للقضاء على البطالة

حققت الوكالة نقلة نوعية في مساهمته في ترقية النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولاسيما بعد تحوله إلى مؤسسة استثمارية تساهم في خلق مناصب شغل مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة، وذلك من خلال القروض، الذي يعطى أهمية خاصة للحياة الاقتصادية ولأن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد الذي لا يستطيع أسلوب آخر أن يقدمها، وقد يكون معنويا وماديا، فالقرض يعتبر من أعظم أساليب توظيف الأموال وتثميرها تثميرا يحقق الهدف المعنوي وماديا، ولكنه ممنوع منعا قاطعا من اعتباره وسيلة لتحقيق عائد اقتصادي، حيث تمكن الوكالة لولاية الوادي من تحقيق العديد من المشاريع في النشاطات الحرفية والتجارية، وهو ما يبينه الجدول أدناه :

الجدول رقم (2–8) يبين :تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية لوكالة خلال الفترة (2008-2013)

السنة	عدد المشاريع الممولة	نسبة البطالة %
2008	128	%16
2012	680	%9.10
2013	702	%8.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ويتضح من خلال الجدول رقم (3– 6)تطور حجم المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة لأخرى انطلاقا من سنة 1996، وهي بداية تخصيص أموال للجانب الاستثمار بالولاية بمساعدة الفئات الشبابية، حيث يلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة والمستفيدة من هذه المبالغ وذلك راجع لحداثة هذه القروض ومعرفة المحتاجين بهذه القروض، أما في ما يخص نسبة البطالة فنلاحظ انخفاض في هذه النسبة ففي سنة 2008 كانت نسبة البطالة تمثل 16 % وانخفضت تدرجيا إلى أن وصلت 8.5 % سنة 2013، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في النشاط

الاقتصادي الذي عرفته الولاية وذلك على مستوى الفلاحي والتجاري وكذا مساهمة الوكالة في تمويل هذه القطاعات حتى وان كانت بنسبة ضعيفة مقارنة مع وسائل التمويل الأخرى المتاحة للمستثمرين .

حيث أن المشاريع بدأت في تزايد وهذا راجع إلى التسيير المنظم والتطور المستمر لجهود الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي من جهة وكذا ارتفاع عدد المستفيدين بالولاية جهة أخرى ، في ظل نوعية هذه القروض الممنوحة ، وهو ما ساهم في تنامي حصيلة الاستثمار الخاصة بالوكالة، حيث يقوم هذا الأخير من خلال هذه العملية بإعانة الشباب البطالين بالولاية الراغبين في فتح مشاريعهم الخاصة ، وهو ما يسمح بامتصاص البطالة وتوفير مصادر رزق مستمر، إضافة إلى رفع القدرة الإنتاجية وتحسين وضعية الاقتصاد.

ولمزيد من الإيضاح نضع الأشكال البيانية التالية :

الشكل رقم (2-7) :يبين تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية والبالغ المخصصة للاستثمار لوكالة بولاية الوادي خلال الفترة (2008-2013)

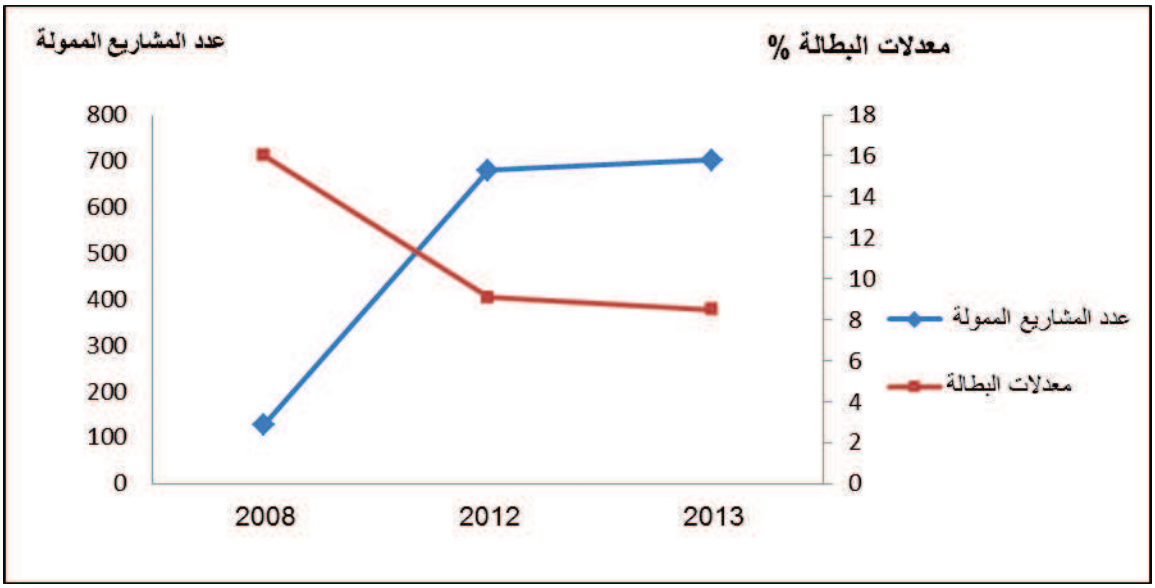

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

نلاحظ من خلال الشكل وتدعيما لما ذكر سابقا إن عدد المشاريع الممولة في تزايد مستمر ومتطور مما ينعكس على الحياة الاقتصادية المحلية في ما يلي:

- تدعيم النسيج الاقتصادي بمزيد من المؤسسات المصغرة.

- تعمل هذه المؤسسات المصغرة على توفير مناصب شغل للسباب العاطل عن العمل، وبالتالي التخفيض من معدلات البطالة.

- يظهر الشكل البياني تزامن زيادة عدد المؤسسات المصغرة خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى2013 مع انخفاض معدلات البطالة في الوادي مما يؤكد الدور الذي تعلبه وكالة دعم الشباب في تحقيق التنمية المحلية من خلال المساهمة الفعلية والمباشرة في تمويل الشباب لمؤسساتهم المصغرة والقضاء على البطالة والنهوض بالتنمية المحلية.

استعراض أهم النتائج: من خلال ما سبق نلخص أهم النتائج المتوصل لها في:

1 -أن كل السنوات الدراسة التي قمنا بها حول حصيلة التمويل المقدمة من وكالة دعم الشباب في ولاية الوادي كانت متزايدة وفي تطور ملحوظ، فبالنسبة لحصيلة التمويل كانت في أول السنة بداية 2008 لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متوسطة، فقد قدرت بحوالي622068015.77دينار جزائري ، ثم بدأت في تزايد مطرد إلى أو وصلت سنة 2013 إلى 3411654274.00دينار جزائري.

و يفسر ذلك إلى معرفة المواطنين ولاية الوادي بأن الوكالة شهدت ارتفاعا في المشاريع الممولة ،حيث بدأت في تزايد سنة بعد سنة.

2 -ارتفع عدد المستفيدين من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالولاية سنة 2008 وصلت 128 مؤسسة ،ليصيح 702مؤسسة , سنة 2013.

ويفسر ذلك بارتفاع البرامج الدعم الدولة لوكالات التشغيل الناتج عن انتشار التوعية به وبداية مساهمة رؤوس الأموال فيه سنويا.

3 -خلاحظ التطور المستمر التمويل المحصل عليها بولاية الوادي حيث حقق في سنة 2013 نسبة كبيرة في قيمة التمويل مقارنة بالسنوات الماضية لتصل 34116542274.00دج

ويفسر ذلك بمساهمة الدولة في الوكالة وقيام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالولاية بحملات إعلامية على مستوى إذاعة سوف.

4 -يتضح تزايد عدد الشباب المستفيدة من الوكالة، حيث بلغ العدد الشباب المستفيدة سنة 2008

بـ 128 شابا ليصل إلى 1404 سنة 2013، أي أن العدد تضاعف أربعة مرات وهو أمر جدير بالإشارة والاهتمام.

5 -تطور حجم المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة لأخرى انطلاقا من سنة المدروسة إذ كانت هناك 128 مشاريع ليتضاعف ستة مرات في ظرف 5سنوات ليصل 702 مشروعا.

ويفسر انخفاض عدد المشاريع الممولة والمستفيدة من الوكالة وذلك راجع لحداثة هذه القروض وعدم معرفة الشباب بهذه القروض،كما ارتفاعها المستمر يرجع لارتفاع عدد برامج الدولة لفئة الشباب بالولاية جهة أخرى، في ظل نوعية هذه القروض الممنوحة وهي قروض بدون فوائد.

6 -أعطت الهيئة القائمة على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالنسبة لفئة النساء ونسبة ضعيفة جدا وعليه نؤكد ضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين في التمتع بالبرامج الوكالة وفق ما تقضيه القوانين العمولة.

7 -انحصار تمويل المشاريع الاستثمارية لوكالة في منطقة الوادي على المشاريع خدماتي، والتي تكون أكثر فعالية في حال إضافة المشاريع الإنتاجية ذات طابع صناعي وزراعي والإشغال العمومية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

1 -**مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى: خيرة الصغيرة كماسي ،تقييم سياسة التمويل الداخلي في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر ،دراسة تطبيقية للفترة 2005-2009

نلاحظ أن الدراسة الأولى ركزت على تقييم سياسات التمويل الداخلي للمؤسسات المصغرة في ولاية ورقلة, من خلال الواقع التشريعي والتنظيمي للمؤسسات المصغرة في تلك الولاية.

حيث تتشابه الدراستان في أنهما قامت بسرد الجوانب التنظيمية والقانونية لمؤسسات المصغرة كما تطرقت الدراستان إلى كيفية التطبيق العملي للمؤسسات المصغرة وعلى عدالة التمويل في فترة زمنية متشابهة تقريبا، وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية قامت بإبراز نماذج محلية تمثل في ولاية الوادي في حين الدراسة الأولى اكتفت بالدراسة سياسة التمويل الداخلي للمؤسسات وعلى المستوى ولاية ورقلة

الدراسة الثانية: أثر التنظيم الإداري على الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لبعض مؤسسات صغيرة ومتوسطة لولاية سطيف.

نلاحظ أن الدراسة تشابهت مع الدراسة الحالية في معرفة أهم الآثار المالية والاقتصادية المترتبة علي التمويل وعلى التنظيم الإداري،حيث أن النتائج كانت متشابهة في أن هناك عدالة في التوزيع المشاريع بين الإناث والذكور، في حين أن الدراسة الحالية كانت تدرس التمويل من حيث طابعها المالي في حين الدراسة الأخرى ركزت على الجانب الادراي.

الدراسة الثالثة: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

- نلاحظ أن نتائج الدراستان تتشابه التركيز على دور المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات المصغرة في مكافحة البطالة، ورقم كبير وفي تزايد مستمر، حيث سينتقل الاهتمام من عدد المستفيدين إلى حجم الاستفادة وهو الأمر الذي سيسهم في تثبيت التنمية المحلية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الأخرى في اهتمامها بطبيعة المشاريع الاستثمارية ومدى مساهمتها في التنمية المحلية مما ستسمح هذه المشاريع بخلق الثروة.

2- اثبات الفرضيات

من خلال النتائج السابقة نستنتج ما يلي:

الفرضية الأولى:

أثبتت الدراسة انه يمكن التمويل أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية في ولاية الوادي و تحقيق التنمية المحلية بتراجع نسبة البطالة بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق الوكالة,حيث تعمل التمويل على القضاء على البطالة في المجتمع السوقي، إذ أنها تستهدف البطالة في المقام الأول وتذهب لسد الحاجات الأولية ولهم بل أن المهمة الأولى التمويل هي علاج مشكلة المؤسسات علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المشاكل الوقتية أو المداواة السطحية والظاهرية وذلك من خلال القروض , ألا أننا لاحظنا عدم التفريق بين البطالين في توزيع الحصص المشاريع الموجه إليهم.

حيث نميز نوعين من التمويل , فهناك التمويل ثاني حيث لا يمكن مساعدته إلا بتوفير مبالغ في شكل قروض يتحصل عليها بإيداعها مباشرة في حسابه البنكي , فلا يعقل أن يمنح مبلغ 2000000دج أو حتى 10000000دج لبطالين مرة واحدة السنة حيث لا يظهر اثر البطالين في حياة الذي يحتاج الدعم طوال السنة. والفقير القادر عن العمل حيث أن هذا النوع من حقه أن يحصل كغيره علي نصيب من التمويل في مرحلة أولى, إلا أنه من الجيد بناء إستراتجية لدعمه في انجاز مشروع استثمار يعود بالنفع علية ويحوله مستقبلا إلى احد المستفيدين.

صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية :

أثبتت الدراسة المؤسسات المصغرة لها تأثير كبير على اقتصاد الولاية و كذلك على عناصر الإنتاج ، وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع , ومما لاشك فيه إن تعبئة تلك الطاقات تعني توجيهها نحو الإنتاج , وكما لاحظنا مساهمة الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب في تنمية الاقتصاد وذلك في مجموعة من الصور الاستثمارية التي يمكن لصندوق إن يقوم من تمويلها للفقراء واهم هذه الصور هي :

1-تمويل البطالين برأس مال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه كثمن آلة حرفته .

2- شراء أصول ثابتة وتوزيعها علي المستفيدين .

3-استثمار أموال الوكالة في مشاريع استثمارية ثم تملكها للبطالين .

4- تقديم الخدمات التي تدخل في برامج تنمية الموارد البشرية .

ويلاحظ من خلال هذه الصور الاستثمارية إن لوكالة بالتأكيد ستؤدي إلى تخفيض من النسبة البطالة وكذلك الزيادة في حجم الاستثمارات في المجتمع من خلال استخدام هذه الصور الاستثمارية في دعم شريحة البطالين ,وهو ما يعني إن دالة الاستثمار في المجتمع يطبق التمويل ستكون اعلي من دالة الاستثمار في المجتمع لا يطبق من خلال الأثر المباشر والغير المباشر القروض على الاستثمار

صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:قامت الحكومة بإنشاء مؤسسات ومنظمات خاصة لتفعيل دور المؤسسات المصغرة في الجزائر ومن بين هذه المؤسسات :

_ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ansej**

_ الصندوق الوطني للتوفير على البطالة acnac

_ وكالة تمويل القروض المصغرة anjem

_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

الفرضية الرابعة: تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية الوادي في التنمية المؤسسات المصغرة من خلال المؤشرات التالية:

- ارتفاع عدد الشاب البطال المستفيدة من الصندوق من سنة إلى أخرى.
- الارتفاع المتزايد للمستفيدين الشباب من القرض
- تنوع المشاريع الممولة من الوكالة في عدد من القطاعات
- مساهمة الوكالة مكافحة ظاهرة البطالة من خلال القرض

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حولنا استعراض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي ودورها في التمويل المؤسسات المصغرة، من خلال الاعتماد على مؤشرات تطور الكمي والنوعي لتمويل هذه المؤسسات عبر آلية Ansej ، وكذا التطور حسب الجنس والقطاع ومساهمته في التخفيض من معدلات البطالة.

حيث اظهرت النتائج المساهمة الفعلية لهذه الوكالة خلال فترة الدراسة في تمويل المؤسسات المصغرة ودعم الشباب وإزالة عائق التمويل والتخفيف منه رغم بعض النقائص.

الخاتمة

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع تمويل المؤسسات المصغرة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي (2008 -2013) ، بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا تتمثل في:

ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في منطقة الوادي في التمويل المؤسسات المصغرة؟

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- نلاحظ التطور المستمر لحصيلة التمويل سواء على المستوى الوطني أو ولاية الوادي.
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في منطقة الوادي لتمويل المشاريع الاستثمارية وهي متزايدة ومتطورة.
- يساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تشغيل الشباب وتخفيض معدلات البطالة.
- يلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دورا كبيرا في تمويل المؤسسات المصغرة في منطقة.
- تزايد عدد الشباب المستفيدة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب, حيث بلغ العدد الشباب المستفيدة ليصل 702شاب في 2013.
- أن تمويل المشاريع الاستثمارية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الوادي ينحصر على المشاريع الخدمات، حيث أنه في حال إضافة المشاريع الإنتاجية الصناعية والفلاحة ستكون أكثر فعالية.

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال النتائج السابقة والمناقشة تم ما يلي:

- أثبتت الدراسة انه يمكن التمويل أن تؤدي وظيفتها الاقتصادية في الجزائر و تحقيق التنمية المحلية بتراجع نسبة البطالة بعد تطبيقها في شكل منظم عن طريق صندوق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

والتي تم إثبات الفرضية الأولى.

- أثبتت الدراسة للمؤسسات المصغرة تأثير كبير على اقتصاد الوطني و كذلك على عناصر الإنتاج.وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع.

والتي تم إثبات الفرضية الثانية.

– أثبت الدراسة أن المؤسسات المصغرة واجهة معانات كبيرة من الناحية التمويلية في بعض القطاعات التي واجهة صعوبات كبيرة من بينها قطاع الحرف والفلاحة.

والتي تم إثبات الفرضية الثالثة.

- تعتبر حصيلة التمويل في الولاية ضعيفة مقارنة مع عدد المؤسسات وكذلك الوضع الاقتصادي المتنامي في النشاط الفلاحي والتجاري من جهة ,وعدم التركيز على المشاريع بدلا من المشاريع الوقتية من جهة أخرى.

والتي تم إثبات الفرضية الرابعة.

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية الوادي في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد الشباب المستفيدة وارتفاع عدد الشباب المستفيدين من القرض

المناقشة النتائج:

أوجه الشبه:

- قامت الدراسات بسرد الجوانب لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كما تطرقت الدراسات إلى كيفية التطبيق العملي التمويل.
- اهتمت الدراسات بمعرفة أهم الآثار المالية والاقتصادية المترتبة التمويل وعلى عدالة التوزيع.
- أكدت الدراسات أن حصيلة المشاريع الضعيفة التي تم جمعها خلال هذه المدة لأن هذه التجربة حديثة وتحتاج إلى مزيد من الدعم والتفعيل.
- ركزت الدراسات على دور المؤسسات المصغرة بصفة عامة ;الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مكافحة البطالة.

أوجه الاختلاف:

- قامت الدراسة بإبراز نموذج محلية تمثل في ولاية الوادي في حين اكتفت الدراسات بتناوله على المستوى المحلي.
- أن الدراسة تناولت التمويل من حيث طابعها التمويلي حين الدراسات الأخرى ركزت على الجانب الإداري.
- أن الدراسة ركزت على الفئات المستفيدين في حين الدراسات الأخرى ركزت على أثرها على الأموال التنمية المحلية المستدامة.

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة , يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية بين أيدي القائمين على هذا المشروع والتي نأمل أن تحقق الهدف المنشود منها نذكرها فيما يلي:

- الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في المجال التمويل مثل إطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن,تشبه صيغة المشاريع التأهيلية الموجودة في بعض الدول الغربية كفرنسا,.
- إعطاء استقلالية أكثر لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال وضعه تحت إدارة رجال الأكفاء مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة لدى المواطنين ومما سيؤثر أيضا على زيادة التمويل.
- العمل على ترسيخ الشفافية والحكومة في مؤسسات التمويل من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف إقناع المواطنين بمصير الأموال التي يستقيدونها.
- استثمار أموال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة تملك أسهمها لمستحقي التمويل سواء كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة.
- تحفيز الشباب والمستثمرين والمقاولين وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنهم أو التخفيف منها.

- رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في مؤسسات التمويل وتوظيف أشخاص معروفين بالاستقامة والنزاهة والتقوى والعلم والسمعة العريقة.
- العمل على زرع الثقة بين المستفيدين والمحصلين علي القروض.
- تدريب الكوادر من النواحي المالي والإدارية والاقتصادية.
- نشر المقاولة في المجتمع الجزائري عن طريق الدعاية الإعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديث والإعلام المرئي والمقروء والمسموع.
- وضع آلية تمكن الشباب من إعالة أنفسهم طوال حياتهم وفي الوقت نفسه تكوين قاعدة إنتاجية منهم.
- تحفيز النساء على ضرورة الاستثمار في مشاريعهم ضمن أموال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- زيادة استثمار في المشاريع الصناعية والزراعية من اجل رفع القدرات الإنتاجية للولاية، والمساهمة في التنمية المحلية.

أفاق الدراسة:

من الصعب أن نلم بجميع جوانب الموضوع، وعليه نقترح المواضيع التالية:

- دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة الوادي.
- مساهمات برامج واليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة.
- دور القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للشباب.
- دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تحقيق التنمية المحلية.

فهرسالمحتويات

الإهداء.....III
الشكر.....IV
ملخص.....V
قائمة المحتويات.....VI
قائمة الجداول.....VII
قائمة الأشكال البيانية.....VIII
قائمة الملاحق.....IX
المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: الدراسة النظرية لتمويل المؤسسات المصغرة

تمهيد.....2
المبحث الأول: الاطار النظريعموميات حول تمويل المؤسسات المصغرة.....3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة.....3
الفرع الأول: تعريف المؤسسات المصغرة.....3
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المصغرة.....4
الفرع الثالث: خصائص المؤسسات المصغرة.....6
المطلب الثاني: مفهوم تمويل المؤسسات المصغرة:.....7
الفرع الأول: ماهية تمويل المؤسسات المصغرة:.....7
الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة.....8
الفرع الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات المصغرة.....9
المطلب الثالث:جهود الجزائر لتشجيع الاستثمار بالمؤسسات المصغرة.....9
المبحث الثاني:دراسات سابقة حول تمويلالمؤسسات المصغرة.....12
المطلب الأول: دراسات سابقة.....12
1. الدراسة الأولى.....12

2. الدراسة الثانية..... 13
3. الدراسة الثالثة..... 13
4. الدراسة الرابعة..... 14
5 ـالدراسة الخامسة..... 14
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة..... 15
1. الدراسة الأولى..... 15
2. الدراسة الثانية..... 16
3. الدراسة الثالثة..... 16
4. الدراسة الرابعة..... 16
5 . الدراسة الخامسة..... 16
خلاصة..... 17

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الوادي

تمهيد..... 19
المبحث الأول:تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب..... 20
المطلب الأول:انشاء وتعريف الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب ansej..... 20
الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej..... 20
الفرع الثاني: صيغ التمويل التي تمنحهاالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب..... 20
أولا : الهيكل المالي للتمويل الثنائي..... 20
ثانيا : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي..... 21
الفرع الثالث: مسار دراسة المشاريع في الوكالة..... 22
المطلب الثاني: الطرق المستخدمة..... 24
أولا: منهج الدراسة..... 24
ثانيا: مجتمع الدراسة..... 24
ثالثا:عينة الدراسة..... 24
رابعا:الأساليب الإحصائية المستخدمة..... 24
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها..... 25
المطلب الاول:عرض النتائج:..... 25

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....37
خلاصة.....41
الخاتمة العامة.....42
قائمة المراجع.....47
الملاحق.....51
الملحق الأول: استمارة معلومات.....52
الملحق الثاني: إحصائيات اجمالية لمناصب العمل وقطاع النشاط (2008_2013).....56
الملحق الثالث: الميزانية خلق الأنشطة لـ. ansej خلال (2013).....57
فهرس المحتويات.....**58**

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

2. عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2006.

3. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ماي 1998.

4. محمد الهادي مباركي،**مداخلة المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002، الجزائر.

5. رابح الزبيري، **التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " **آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** "، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة والعشرون، جوان 2002.

7. رحيمة زراري وآخرون، **دراسة منح القروض الاستثمار، دراسة حالة قرض السكن، وكالة بسكرة CNEP**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52، الصادرة في ديسمبر 1996

9. وثائق رسمية مستخرجة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . الوادي

10. خيرة الصغيرة كماسي ,تقييم سياسة التمويل الداخلي في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر, مذكرة ماستر, جامعة ورقلة ,2010

11. شاوي صباح ,أثر التنظيم الإداري على الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة تطبيقية لبعض مؤسسات صغيرة ومتوسطة,مذكرة ماجستير, جامعة سطيف,2010

12. مشري محمد الناصر ,دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ,مذكرة ماجستير ,جامعة سطيف 2011

13. آمال سعادة وآخرون , طرق التمويل , دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع بسكرة ,مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية , تخصص مالية نقود وبنوك, جامعة محمد خيضر بسكرة ,2003.

14. سمير محمد عبد العزيز ,التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية , مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية , مصر , 1997.

15. أحمد عبد الله للحلح ,جمال الدين العروسي , الإدارة المالية , الدار الجامعية , الإسكندرية ,مصر , 2006 .

16. عبد الغفار حنفي , أساسيات التمويل والإدارة المالية ,دار الجامعية الجديدة ,الإسكندرية ,مصر,2002.

17. عبد العزيز النجار , أساسيات الإدارة المالية ,المكتب العربي الحديث , الإسكندرية ,2008.

18_ العيد قريشي، عمر قريد، **متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–**، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولاتية تحت عنوان: فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 18/17/16/أفريل 2012.

19_ **تقييم وتمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دراسة حالة ولاية تلمسان**، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر، الفرص والعوائق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الأيام 3-4-5 ماي 2011.

20_مطبوعات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

21_ JleuvionAnolyse ,Comptale et creationprevisionnelle , 1981.

22 _ Bontabel kouider , la problématique de la création d'entreprise face aux contraintes socio-économiques de léenvironement local en Algérie , colloque international « création d'entreprise et territoires «tamanrasset, 3 –4 décembre 2006.

23 _ Roy Mersland, , R. ØysteinStrøm Journal of Banking& Finance .Performance and governance in microfinance institutions .4, April 2009.

24 - Etude de l'impact des interactions des micro-entreprises formelles et informelles du dispositif ANSEJSonia Menguelti et Belaid Abrika, Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Algérie